



Distr.
GENERAL

A/41/403
9 June 1986
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البندين ٦٣ و ٦٤ من القائمة الأولى*

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغ اليكم طيه نص البيان الصادر عن الحكومة السوفياتية في
٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في إطار البندين ٦٣ و ٦٤ من القائمة الأولى .

(توقيع) ف . س . سافرونتشوك
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى
الأمم المتحدة

. Corr.1 و A/41/50/Rev.1

*

.../...

86-16047 ٠٤٣٤ض

المرفق

بيان الحكومة السوفياتية الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦

لقد اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوة توضح من جديد كل الوضوح أن السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة تهدف أساساً ، إلى توسيع سباق التسلح ، وتسليح الغضاء ، وزيادة التوتر الدولي بجميع الوسائل .

لقد أعلن الرئيس ريغان في ٢٧ أيار/مايو الأخير أن الولايات المتحدة سترفض من الآن فصاعداً الالتزام بأحكام الاتفاقات السوفياتية الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية أي الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ والاتفاق الثاني للحد من الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٩ . وأعلن أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر نفسها ملتزمة بالقيود التي يفرضها هذان الاتفاقان عندما تتخذ قرارات بشأن تطوير قواتها الاستراتيجية .

وبذلك ثبت ما كان الاتحاد السوفياتي قد حذر من وقوعه . وان الحكومة الأمريكية قد اختارت بالضبط ، من بين جميع التدابير التي كان يمكن لها اتخاذها فيما يختص بالمعاهدات والاتفاقات التي تحد من الأسلحة الاستراتيجية ، الاختيار الذي ينسف أسس عملية الحد من مثل هذه الأسلحة والتخفيف منها . لقد كان بإمكان واشنطن أن تختار التزام جانب الاعتدال في برامج تسليحها لكنها فضلت فتح الطريق أمام سباق التسلح الجامح .

إن القادة الأمريكيين باتخاذهم هذا القرار قد الحقوا ضربة على جانب كبير من الخطورة بنظام المعاهدات الذي يسمح بالحد من سباق التسلح النووي ويشجع بالتالي على إبرام اتفاقات جديدة .

ومن المتوقع بهذه الصورة أن الولايات المتحدة لن تحترم أحكام الاتفاق الثاني للحد من الأسلحة الاستراتيجية في نهاية السنة بما أنها بقيامها بوزع أسلحة جديدة وخاصة القاذفات الثقيلة المجهزة بالقذائف الانسيابية سوف تتجاوز الحد المعين من القذائف الاستراتيجية ذات الرؤوس النووية المتعددة الفردية التوجيه وهو ٢٢٠٠ قذيفة . ولقد أعلن الرئيس الأمريكي بصراحة أن الولايات المتحدة لا تعتزم القيام بسحب العدد المناسب من أسلحة ترسانتها للبقاء ضمن هذه الحدود . والواقع أن الحكومة

الامريكية قررت تنفيذ البرنامج الاستراتيجي الشامل للأسلحة النووية تنفيذا كاملا ، وهو البرنامج الذي كانت قد اعتمدته والذي تقيده الى حد ما اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتعتزم الولايات المتحدة بوجه خاص القيام الى جانب وزع القاذفات من طراز "بي - ٥٢" و "بي - أبي" المجهزة بالقذائف الانسيابية البعيدة المدى ببناء طراز جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز "ميدجتمان" ووزع ٥٠ قذيفة جديدة من القذائف التسيارية العابرة للقارات من طراز "ام - ايكس" والاسراع ببناء قذائف انسيابية متقدمة ، وكما سبق لها أن أعلنت ستواصل بالاضافة الى ذلك أعمالها بشأن الاسلحة الفضائية الهجومية في إطار برنامجها المسمى برنامج "حرب النجوم" .

ان القيام في مستقبل قريب بنزع سلاح غواصتين من طراز بوسيدون مزودتين بالصواريخ وتشغيل غواصة شامنة من طراز ترايدانت ، في الوقت ذاته ، يعزى رسميا الى اعتبارات اقتصادية وليس الى الرغبة في تنفيذ احكام معاهدة سولت - ٢ .

كل هذا يحاول تبريره بالاستناد الى انتهاكات عن "انتهاكات" مزعومة يكون الاتحاد السوفياتي قد ارتكبها . ومثل هذه التأكيدات لا أساس له من الصحة . ان الاتفاقات لم تنتهك ، والحكومة الامريكية تعرف ذلك جيدا . ان الجانب السوفياتي ، قد كشف أكثر من مرة ولديه الدليل على ذلك ، مناورات واشنطن التي وجهت اتهامات جديدة للاتحاد السوفياتي في كل مرة أقرت فيها الولايات المتحدة برنامجا عسكريا جديدا لا يحترم الحدود التي تعيّن الاتفاقات السارية .

ان موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي ازاء الاتفاقات السارية في مجال الحد من الاسلحة معروف جيدا . ان الجانب السوفياتي قد التزم ولا يزال يلتزم بدقة وبصورة تامة بالالتزامات التي قطعها على نفسه . وهو انما يفعل ذلك انطلاقا من المبدأ القائل بأن الاحترام المستمر من جانب الطرفين للالتزامات الناجمة عن الاتفاق الثاني للحد من الاسلحة الاستراتيجية يتسم بأهمية بالغة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي وتعزيز الأمن .

بيد أن الحكومة الامريكية تحدوها اعتبارات أخرى . ولقد فعلت الكثير للإضرار باتفاقات سولت - ٢ التي هي نتيجة تعاون طويل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في السبعينات ، والتي تهدف الى وضع حد لسباق التسلح النووي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي . وقد بدأت الحكومة الامريكية بعدم التصديق على

الاتفاقات ثم تحايلت على أحكامها بوزع الاسلحة الهجومية بالدرجة الاولى في اوروسيا الغربية وهي القذائف التسيارية من طراز برشنگ ٢ والقذائف الانسيابية ، وهي الآن وبعد أن رفضت احترام بعض أحكام هذه الاتفاقات ، تقرر ببساطة نقض هذه الاخيرة ، وبذلك تبدو بصورة أكثر وضوحا الاسباب التي اتخذت الحكومة الامريكية من أجلها موقفا غير بناء ، في أثناء محادثات جنيف حول الاسلحة النووية والفضائية وفيما يتعلق بالترتيبات لعقد اجتماع قمة سوفياتي - امريكي مقبل . ان هذا يؤكد في الوقت ذاته سلامة الموقف السوفياتي القائل بأن عقد مثل هذا الاجتماع يتطلب من الجانب الامريكي ابداء الاستعداد للتوصل الى نتائج واقعية بشأن نقطة أو نقطتين على الأقل في مجال الأمن من ناحية كما يتطلب مناخا سياسيا مواتيا من ناحية أخرى . ان الخطوة الاستفزازية التي قامت بها الولايات المتحدة تبرهن بوضوح على انتفاء كل من هذين الشرطين .

ويجب ايضا أن يكون واضحا أن الحكومة السوفياتية لن تقف موقف المتفرج بينما الولايات المتحدة تحطم الاتفاقات التي أبرمت في مجال الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية . ان الجانب الامريكي لا يجب أن تحدوه الاوهام فهو لن يحصل على مزايا على الصعيد العسكري على حساب أمن الآخرين .

وما أن تتجاوز الولايات المتحدة مستويات التسلح المحدده أو تنتهك بأية صورة الأحكام الأساسية الأخرى للاتفاقات المشار اليها والتي طبقها الطرفان حتى الآن ، فسيعتبر الاتحاد السوفياتي نفسه متحررا من الالتزامات ذات الصلة وفقا للاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ ولاتفاقات سولت - ٢ ويتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوث عدم توازن عسكري واستراتيجي . ان هذه التدابير ستحول دون حصول الولايات المتحدة على التفوق في مجال الاسلحة الاستراتيجية الجديدة التي تعدها الآن والتي تنوي استخدامها .

ان الاتحاد السوفياتي سيواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة ليكفل تماما أمن المجتمع الاشتراكي . كما سيواصل عمل كل ما يتطلبه الأمر لتعزيز الأمن الدولي .
